مؤشر كويت 15 يسبح عكس التيار ليسجل خسارة

«بيان»: سوق الكويت حقق ارتفاعاً للأسبوع الحادي عشر

■ عمليات شراء مكثفة على الأسهم الصغيرة التي لعبت دوراً بارزاً في تحقيق هذه المكاسب

قال التقرير الاسبوعي لشركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للاوراق المالية انهى تعاملات الاسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني من إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء، بينما سبح مؤشر كويت 15 عكس التيار ليسجل خسارة بسيطة في نهاية الأسبوع.

وتابع التقرير ان المؤشر السعري قد تمكن من تحقيق الارتفاع للاسبوع الحادي عشر على التوالي، إذ استمرت الأسهم الصغيرة في لعب الدور الأبرز في تحيق هذه المكاسب، وذلك من خلال عمليات الشراء والمضاربات السريعة التي تتميز بها تداولات هذه الأسهم منذ فترة. وقد جاء اداء السوق خلال الأسبوع الماضي في ظل ارتفاع واضح في نشاط التداول، وخاصة على صعيد القيمة، والتي سجلت في إحدى جلسات الأسبوع اعلى مستوى لها منذ أكثر من عام، وهو ما انعكس إيجابا على عدد الأسهم المتداولة، والذي حقق ارتفاعا واضحا ايضا.

واضاف وعلى الصعيد الاقتصادي، اصدرت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني تقريرا خلال الأسبوع الماضي تحت عنوان «دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - نظرة مستقبلية لعام 2013، تباين يتزايد بين دول التعاون والاقتصادات المنطقة بعد الأزمة العالمية والربيع العربي»، حيث توقعت الوكالة في هذا التقرير أن يصل متوسط سعر برميل النفط في 2013 إلى 112 دولارا، ليأتي متوافقا مع المستويات القياسية التي سجلها في العامين الماضيين، ومع استقرار الناتج النفطي والأسعار، توقعت الوكالة ان ينخفض نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو 3.5 في المئة خلال العام الجاري، وتوقعت الوكالة ان تسجل الكويت ادنى نسبة نمو بين هذه الدول، إذ ستصل إلى 2.1 في المئة، بينما ستسجل دولة قطر اعلى معدل نمو بنسبة 5.1 في المئة.

وأشار باتي هذا التقرير استكمالاً لمسلسل تراجع الكويت وشغلها لادنى المراتب سواء على المستوى العالمي او الإقليمي، فحتى في توقعات معدل نمو الاقتصاد أتت في المرتبة الأخيرة خليجيا، وذلك على الرغم من أن الكويت تعد من اغنى الدول تحقيقا للفوائض المالية في العالم، إلا أن تلك الفوائض لم يتم استغلالها بالشكل المطلوب، مما ادى إلى تراجعنا وتخلفنا في الكثير من الاصعدة، وإننا لنامل ان تنظر الحكومة إلى التقدم الاقتصادي الذي احرزته بعض الدول الخليجية في مسار تنويع مصادر الدخل، ونرى ان المرتبة الأخيرة لا تليق بإمكانيات الكويت المادية والبشرية.

وعلى صعيد اداء سوق الكويت للاوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشرات السوق الثلاثة وسط اداء اتسم بالتذبذب الشديد بين الحين والآخر في معظم الجلسات اليومية، وذلك في ظل التباين الذي شهدته تعاملات بعض الأسهم التي تم التداول عليها خلال الأسبوع. وقد استمرت الأسهم الصغيرة في لعب الدور الابرز في نشاط السوق خلال الأسبوع السابق، إذ شهدت عمليات شراء قوية ومضاربات سريعة انعكست بشكل إيجابي على مؤشرات السوق، ولاسيما المؤشر السعري الذي تمكن من تسجيل مستويات قياسية لم يشهدها منذ أكثر من عامين، حيث وصل لأعلى مستوى إغلاق له منذ جلسة 10 فبراير 2011.

وفي المقابل، كانت عمليات جني الأرباح حاضرة بقوة خلال بعض جلسات الأسبوع الماضي، حيث كانت تتركز على الأسهم القيادية وبعض الأسهم الصغيرة التي حققت ارتفاعات متباينة في اوقات سابقة، إلا انها لم تتمكن من دفع المؤشر السعري إلى تحقيق الخسائر سوى في جلسة التداول الأخيرة من الأسبوع فقط، وإن نجحت في سحب المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى المنطقة الحمراء في بعض الجلسات اليومية، وخاصة مؤشر كويت 15 الذي كان وحيدا في خانة السالب الأسبوعية.

والجدير بالذكر ان السوق يشهد حاليا حالة نسبية من التفاؤل انعكست بشكل إيجابي على نشاط التداول فيه، إذ ارتفعت قيمة التداول بشكل قياسي لتصل إلى مستويات مرتفعة لم تشهدها منذ فبراير من العام الماضي، وهو الأمر الذي ينطبق ايضا على عدد الأسهم المتداولة، والذي تخطى حاجز المليار سهم في جلستي الثلاثاء والأربعاء الماضيين.

وحقق السوق هذا الأداء على الرغم من استمرار حالة الترقب التي تسيطر على الكثير من المتداولين الذين ينتظرون إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن العام المالي المنقضي، خاصة وان معظم الشركات المدرجة لم تعلن بعد عن نتائجها بالرغم من ان المهلة القانونية الممنوحة للشركات لكي تفصح عن بياناتها لم يتبقى منها سوى أسبوعين فقط.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 13.46 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.84 في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 1.85 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6.732.96 نقطة، مسجلا نموا نسبته 2.41 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 0.65 في المئة بعد ان اغلق عند مستوى 433.68 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.027.71 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 0.29 في المئة.

وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 37.88 في المئة ليصل إلى 65.06 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 41.65 في المئة، ليبلغ 923.95 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للاوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاعين فقط. وقد تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت ارتفاعا، إذ اغلق مؤشره عند 1.098.31 نقطة، مسجلا نموا نسبته 4.54 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع الخدمات المالية، والذي سجل مؤشره ارتفاعا نسبته 4.23 في المئة بعد ان اغلق عند 1.000.97 نقطة.

في حين شغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعا نسبته 4 في المئة بعدما اغلق عند مستوى 999.18 نقطة. أما اقل القطاعات تسجيلا للمكاسب فكان قطاع التأمين، والذي انهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا نموا نسبته 0.06 في المئة، مغلقا عند مستوى 929.15 نقطة.

من جهة أخرى، بلغت نسبة تراجع مؤشر قطاع الرعاية الصحية 2.69 في المئة منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.007.58 نقطة، فيما اقفل مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية عند مستوى 1.006.75 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.40 في المئة.

تداولات القطاعات

شكل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.82 مليار سهم شكلت 39.43 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 35.17 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 1.62 مليار سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعة، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 11.32 في المئة بعد ان وصلت إلى 522.86 مليون سهم.

الاداء الأسبوعي للسوق

■ انخفاض نمو اقتصادات دول مجلس التعاون إلى 3.5 في المئة هذا العام

■ الكويت أعلى الدول تحقيقاً للفوائض المالية في العالم

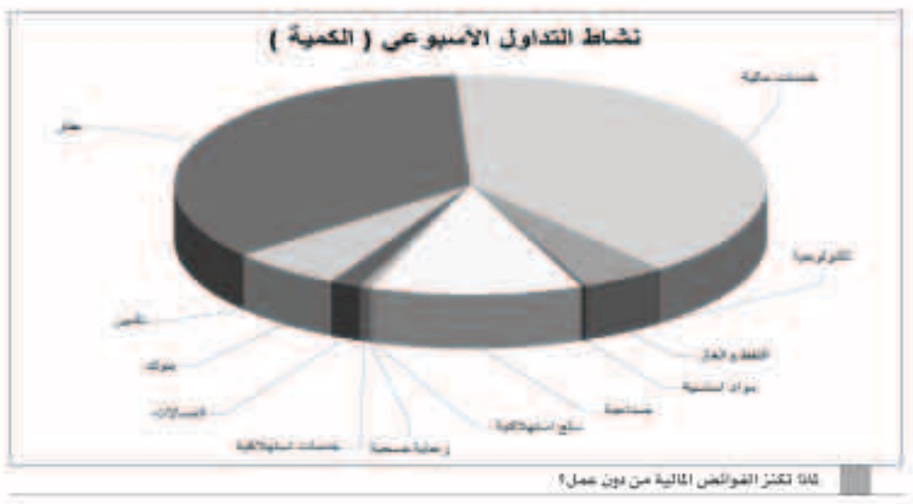

ثالث تكنز الفوائض المالية من دون عمل؟

■ وكالة موديز توقعت بأن يصل متوسط سعر النفط إلى 112 دولاراً

الجسار: «بنك وربة» حقق 8.1 ملايين دينار إيرادات إجمالية خلال 2012

أعلن «بنك وربة» عن تحقيقه لإيرادات إجمالية بلغت 8.1 ملايين د.ك عن عام 2012 مقابل 3 ملايين د.ك عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

وفي هذا الصدد صرح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب جسار دخيل الجسار «أن البنك حقق إيرادات إجمالية بلغت 8.1 ملايين د.ك عن عام 2012 مقابل 3 ملايين دينار وبنسبة نمو بلغت 170 في المئة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011، وافاد ان النمو المحقق يعكس الأداء الجيد والمتطور للبنك تجاه تحقيق أهدافه الإستراتيجية في زيادة الإيرادات وتخفيض درجة المخاطر إلى أقصى الدرجات الممكنة ورفع مستوى الأداء وتطوير آليات عمل البنك وبناء محفظته التمويلية والإستثمارية بما يحقق مستقبلا معدلات نمو ومصادر دخل مستدامة للإيرادات، وقد نتج عن أعمال البنك تحقيق صافي خسارة بمقدار 1.9 مليون دينار كويتي عن العام 2012 وذلك بإنخفاض نسبته 35 في المئة عن صافي خسارة الفترة المالية المنتهية في 2011 والبالغة 2.9 مليون دينار كويتي، مما يعكس تحقيق البنك لنتائج أفضل من النتائج المقدرة في الخطة المالية الموضوعة من قبل المستشار العالمي «Booz & Co.» عند التأسيس ومما يشير إلى قرب تحول البنك إلى الربحية بعد تغطية كامل مصروفات التأسيس».

جسار الجسار

وأضاف الجسار «بأن إجمالي الأصول ارتفع إلى نحو 223 مليون دينار كويتي مقابل 121 مليون دينار كويتي في 2011 بنسبة نمو بلغت 84 في المئة، كما أن إيرادات الأتعاب والعمولات ارتفعت بصورة ملحوظة وكذلك إيرادات عمليات التمويل بنسبة 47 في المئة، كما تضاعفت الودائع حوالي ستة مرات حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء 78.2 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2012 مقارنة مع 13 مليون دينار في نهاية «2011.

لقد نجمت هذه التطورات الإيجابية - ولله الحمد - من خلال نجاح البنك في تحقيق خططه واستراتيجيته التي من أهمها تنويع محفظته التمويلية بمراعاة نسبة مخاطر متدنية وكذلك التنوع في تقديم خدماته المصرفية وإطلاق شبكة فروعه لتغطي بداية خمسة مناطق في عام 2012 بما يحقق مستوى خدمة مميز لعملائه.

وأوضح الجسار أن هذه المؤشرات تؤكد أن البنك يخطو بالإتجاه الصحيح وأن الجهود الحثيثة التي بذلت خلال فترة التأسيس قد بدأت تؤتي ثمارها.

كما أشار الجسار «إلى نجاح بنك وربة في استقطاب كوادر مؤهلة لمناصبه القيادية والتنفيذية تتمتع بمؤهلات علمية وخبرات ومهارات متميزة والتي نؤمن بأنها ستدير الدفة بكفاءة عالية ترقى لمستوى التحديات التي يواجهها البنك في رسم حصته في السوق المصرفي الإسلامي، وذكر أيضا بأن البنك فخور بنسبة الكفاءات الكويتية التي تعدت الـ60 في المئة من إجمالي العاملين لدى البنك وشكلت الوظائف القيادية والتنفيذية نسبة 75 في المئة».

«برقان» يقدم خدمة الوديعة التصاعدية لعملاء خدمة بريمير المصرفية

أعلن بنك برقان امس عن تقديم خدمة الوديعة التصاعدية الجديدة لعملاء خدمة برمير المصرفية، وقد تم تصميم خدمة الوديعة التصاعدية للعملاء الذين يرغبون في الاستثمار طويل الاجل بصورة ودائع وذلك وفق معدلات فائدة تنافسية.

هذا وتعطي الوديعة التصاعدية مرونة اكثر للوصول إلى الأموال اثناء فترة الإيداع التي تتراوح بين 3 اشهر الى 12 شهرا وذلك لضمان العملاء الحصول على افضل معدلات الفائدة التنافسية، وتستحق الفائدة على الوديعة التصاعدية مع نهاية كل ثلاثة اشهر بالمعدل المتفق عليه.

هذا وتعد خدمة الودائع التصاعدية امتداد لمجموعة من الخدمات المتميزة الذي يقدمها بنك برقان من خلال خدمة برمير المصرفية، حيث توفر كلا من تلك الخدمات المزيد من التميز للعملاء.

ويستمر بنك برقان بتقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة وذلك كجزء من ريادته.

وللمزيد من المعلومات حول خدمة برمير المصرفية او كافة العروض الاخرى، يتعين على العملاء زيارة مسؤول الخدمة المصرفية الشخصي في كافة افرع البنك او الاتصال بمركز خدمة العملاء على الرقم التالي 1804080.

السودان يعلن ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أكثر من 24 مليار دولار

الخرطوم - «كونا»: اعلنت الحكومة السودانية امس عن ارتفاع حجم الاستثمارات الاجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية بالبلاد الى أكثر من 24 مليار دولار امريكي.

وقال الوزير في المجلس الأعلى للاستثمار السوداني مصطفى عثمان اسماعيل في تصريح نقلته وكالة الانباء السودانية الرسمية «ان حجم الاستثمارات الأجنبية ارتفع في الفترة الأخيرة بصورة ملحوظة من عدة ملايين من الدولارات إلى 24.42 مليار دولار».

واعتبر اسماعيل ان القانون الجديد لتشجيع الاستثمار والذي صدر هذا العام يمثل خطوة كبيرة في جذب المزيد من رؤوس الأموال كما انه يهدف الى إزالة كافة العقبات التي تعترض المستثمرين فضلاً عن تهيئة البيئة الاستثمارية.

وأوضح ان القانون جاء للقضاء على البيروقراطية وذلك بتبسيط الإجراءات والعمل بنظام النافذة الموحدة بجانب إعفاء كامل لكل مدخلات الإنتاج من السلع الرأسمالية والاستثمارية وحفظ اموال المستثمر ومنع محاكمته امام المحاكم المدنية.

ورأى أن تخصيص مناطق استثمارية حرة تمنح وفق صيغ واتفاقيات خاصة ستسهم على الأقل في الوقت الحالي في تجاوز الكثير من معوقات الاستثمار بالبلاد.

تقرير: اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا ستضر دولاً أخرى

جنيف - «كونا»: قال اتحاد اصحاب الاعمال السويسريين امس ان اتفاقية التجارة الحرة المزمع توقيعها بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي ستضر بمصالح اقتصادية لدول أخرى.

واضاف الاتحاد في تقرير له ان توقيع تلك الاتفاقية سيؤدي الى ظهور اكبر ساحة اقتصادية للتجارة الحرة في العالم يتنوع صناعي واستهلاكي هائل وذلك من البحر الاسود حتى سواحل غرب الولايات المتحدة الامريكية باستثناء سويسرا والنرويج وايسلندا لانها ليست اعضاء في الاتحاد الاوروبي. ورأى التقرير ان الاتفاقية ستؤدي الى رفع الحواجز الجمركية بين الطرفين الى جانب تخفيض الرسوم المتعلقة بالتبادل التجاري وحركة التصدير والاستيراد بينهما بما في ذلك تجارة الخدمات وتسهيل الاستثمارات والدخول في المناقصات الحكومية بشكل تلقائي.

واوضح ان الشركات والمؤسسات بين الطرفين ستكون لها الاولوية في دخول الاستثمارات والاعمال التجارية في جميع الانشطة والمجالات ما سيجعل الفرص المتاحة امام اطراف اخرى صعبة ان لم تكن نادرة اذا لم تقم بتعديل اتفاقياتها مع الطرفين.

ولفت الى ان الاتحاد الاوروبي يسابق الزمن لتفعيل تلك الاتفاقية في اقرب وقت ممكن بعد ان منحت لجنة الاتحاد الاوروبي التفويض الكامل للمختصين لبحث الترتيبات النهائية للتوقيع ما يعكس اهتماما اوروبيا قائما بتلك المعاهدة المتوقع ميلادها منتصف عام 2015.

ويرى الخبراء ان استفادة الاتحاد الاوروبي من تلك الاتفاقية ستكون ارباحا في حدود 86 مليار يورو سنويا مقارنة بحجم تبادل تجاري بين الطرفين في حدود 460 مليار يورو سنويا وتجارة خدمات في حدود 900 مليون يورو وذلك بما يعادل 30 بالمئة من حجم التعاملات على مستوى العالم سنويا.

ويستند المحللون الى تلك الارقام لتوضيح اهمية الاتفاقية كقوة دفع هائلة للاقتصاد الاوروبي الذي يترنح تحت وطأة تبعات الازمة الاقتصادية العالمية فضلا عن منافسة قوية من الاقتصادات الناشئة مثل الهند والبرازيل واندونيسيا وتركيا مع حضور صيني قوي ولافت في كافة المجالات.

«مدن الأهلية» تفتتح مجمع «ديفون» بكلفة 6 ملايين دينار

مجمع ديفون

اعلنت شركة «مدن الاهلية العقارية» التي تتولى مهام تطوير وتسويق وإدارة مجمع ديفون التجاري انها تستعد لافتتاح المجمع بتكلفة تقارب 6 ملايين دينار ومساحة مبان تبلغ نحو 4.5 آلاف متر مربع في نهاية إبريل المقبل بعدما شارفت أعمال البناء على الانتهاء.

وكشف المدير التنفيذي لشركة مدن الأهلية العقارية المهندس عمر نجم في بيان صحافي أن «مدن» بفضل خبراتها وعلاقتها الاستراتيجية الناجحة نجحت في تسويق 100 في المئة من إجمالي المساحات التأجيرية الداخلية البالغة نحو 3 آلاف متر مربع، واستقطبت مجموعة من شركات التجزئة العالمية المتخصصة في عدة مجالات لتؤكد جاذبية المشروع لتلك الشركات وقناعتها التامة به كوجهة استثمارية ناجحة.

وأوضح نجم أن مجمع ديفون يمثل استكمالا للمرحلة الأولى التي يجسدها مشروع «ذا فيليج»، ويؤسس لنمط جديد من التسوق في الكويت، حيث يتألف من 3 طوابق تم تصميمها على الطراز الأوروبي الحديث الى جانب المروحة في تصميم الساحات الداخلية التي تتراوح بين 30 مترا و250 مترا مربعا.

وأشار نجم الى أن «مجمع ديفون «الذي يقع في منطقه ابو الحصانية علي طريق الفحيحيل علي مساحة 4.5 آلاف متر مربع متخصص في خدمات الترفية العائلي الراقي بطابع هادئ وأماكن جلوس خارجية وداخلية حيث يضم 24 مطعما ومقهي تراعي خصوصية العائلات فضلا عن النوادي والمنتجعات الصحية المخصصة لمختلف الشرائح بما فيها السيدات.

وأوضح نجم ان المشروع يلبي احتياجات الرواد من خدمات الضيافة والترفيه والاستجمام، فضلا عن تجهيزات وخدمات متطورة للمستأجرين وفق المعايير العالمية تضم مطابخ مركزية، وأماكن للتخزين، ومصاعد حديثة، وخدمات ذكية، ومصلى ومواقف لنحو 100 سيارة وخدمات الحراسة والصيانة وغيرها.

وأكد نجم على حرص «مدن» في مختلف مشاريعها على الالتزام بمعايير الجودة في مختلف المراحل، وانها تهدف إلى خلق توازن في نوعية المستثمرين في المشروع حيث تم استقطاب علامات تجارية تدخل للمرة الأولى الى السوق المحلي من المانيا وكندا وامريكا في مؤشر على الدور الذي تلعبه الشركة في جذب استثمارات أجنبية ومساهمة في تنويع البيئة الاقتصادية المحلية.

وأضاف نجم إن فكرة انشاء المجمع استندت الى دراسة متعمقة للسوق المحلي كما أن المشروع يعيد التأكيد على الدور الذي تلعبه الشركة في مجال تطوير مراكز الضيافة والترفية وخبرتها في فهم متطلبات المستثمرين والمستهلكين على حد سواء وتلبية احتياجاتهم حيث نجحت في تعزيز مكانتها وتخصصها في تنفيذ وإدارة وتسويق العديد من مشاريع المراكز التجارية الكبرى في الكويت منها مجمع الليون في منطقة العقيلة، والكريستال مول بمنطقة الشويخ وقرية المطاعم ذي فيليج في منطقة ابو الحصانية والسلام مول وذاجيت وسما مول ومجمع الديوس والدرة، مما اكسب الشركة سمعة طيبة عبر عملها وفق احدث المعايير العالمية المعتمدة في مختلف المجالات.